مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٥٤

الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٣٠،
نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	الأرجنتين	السيد بلاييز
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد باتروتا
	الجمهورية التشيكية	السيد سبوريس
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غمرسال
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/1994/1248)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-86999

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٥٥، من يوم الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

السيد بيلايز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في هذه المناسبة، إذ يقوم مجلس الأمن مرة أخرى بدراسة الحالة في البوسنة والهرسك في ضوء قرار الجمعية العامة ١٠/٤٩، أود أن أذكر مرة أخرى بعض عناصر موقف بلادي من هذه المسألة.

إن الأرجنتين تؤيد - بشكل عام - كافة المبادرات التي اتخذتها منظمتنا بغية إعادة تأكيد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وهذه قضية نحن ملتزمون بها.

إن الموقف الدبلوماسي الحالي، المتأثر برفض الصرب البوسنيين المؤسف لقبول خطة السلم التي وضعها فريق الاتصال، قد جعل من الضروري التأكيد على عزم المجتمع الدولي على النهوض بحل سلمي للصراع.

واليوم، نواجه موقفا نجد فيه أن أحد الأطراف - أي الصرب البوسنيين - يواصل شن حرب عرقية يقتل فيها اخوته في الوطن بدلا من الانضمام إلى تسوية لها ضمانات دولية يمكن أن توفرها منظمتنا. ولهذا السبب، فإننا نحث مرة أخرى هذا الطرف على أن يعيد النظر في موقفه وأن يتصرف على النحو الذي يتفق مع الآراء التي عبَّر عنها المجتمع الدولي بأسره وأن يضع نهاية لهذا العدوان.

إن الانتهاكات الخطيرة للغاية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في البوسنة والهرسك أقلقت ولا تزال تقلق الرأي العام الدولي. ولهذا السبب ستبدأ المحكمة الدولية عملها قريبا بوصفها أداة أساسية لاستعادة العدالة.

وفي ظل الوضع الحالي للأمن الهش، ندعو مرة أخرى إلى احترام وقف إطلاق النار والمناطق الآمنة.

ولكن هناك بعض الدلائل غير السلبية. وأعني، بوجه خاص، التدابير المعتمدة أخيرا فيما يتعلق بالإغلاق الجزئي للحدود بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وإذا بقيت هذه الحدود مغلقة، فإن هذه التدابير، في اعتقادنا، ستسهم تدريجيا في تحقيق سلم إقليمي.

وفي هذا السياق، نعتقد أن الرفع الجزئي لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) على كامل يوغوسلافيا السابقة لن يسهم في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن اتخاذ خطوة كهذه سيوحي بدرجة ما بأن الجهود الدبلوماسية أثبتت عدم جدواها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأخطار التي ستترتب على أي تصعيد للصراع ستلقي بظلالها لا على مستقبل شعب البوسنة والهرسك الذي يعاني منذ أمد طويل فحسب بل أيضا على عمل قوة الأمم المتحدة للحماية في الوفاء بولايتها.

وأود أن أؤكد أنه في هذه الحالة، وكذلك في حالة جميع عمليات حفظ السلم، يُعد مبدأ الحياد من المبادئ الأساسية بالنسبة للدول المساهمة بقوات.

وانطلاقا من هذا الفهم، فإن الدول المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية فعلت - ولاتزال تفعل ذلك رغبة واضحة منها في الإسهام في صون السلم والأمن في المنطقة، ودون أن يكون لديها رغبة في المشاركة في الصراع بأي شكل من الأشكال.

وعلاوة على ذلك، فإن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وتكوينها يمثلان توازنا دقيقا للغاية، وهو توازن يبدو أن من المستحسن، في ضوء هذه الظروف، المحافظة عليه. ولذلك، يجب الاعتراف بالآثار الإيجابية لجهد حفظ السلم وتقييمها بصورة صحيحة؛ ويجب عدم التقليل من شأنها.

نحن نتفق، بصفة عامة، مع تقييم الأمين العام، الذي ذكر في تقريره الوارد في الوثيقة S/1994/1067 الصادر في سياق التجديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، أن رفع حظر الأسلحة سيغير تغييرا كبيرا طبيعة وجود الأمم المتحدة في المنطقة وسيؤدي إلى مواجهة القوة لمخاطر غير مقبولة على الإطلاق.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي شرفنا جميعا أنك، سيدتي

الرئيسة، تترأسين مجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن نرحب حتما بفرصة الاستفادة من قيادتك.

وأود أن أقول أيضا إن المجلس قد استفاد من اضطلاع الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير ديفيد هناي، بهذا الدور القيادي في الشهر الماضي.

بياني اليوم سأزيد عليه بضعة تعقيبات استنادا إلى تعليمات تلقيتها من الرئيس عزت بيغوفيتش هذا الصباح، وبعض المعلومات الجديدة. لذلك أرجوكم أن تستميحوني عذرا لدى متابعتكم هذا العرض.

على مدى الشهور الثلاثين الأخيرة، وفي أكثر من مناسبة، استمع هذا المجلس إلى منطق مقنع للسبب في أن تطبيق حظر الأسلحة يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلم، وللسبب في أنه يسهم في الواقع في إلحاق المزيد من الضرر بالمدنيين وللسبب في كونه غير متسق وسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

بيد أنني آسف لأن هذا المنطق لا يعتبر ذا أهمية على الأقل بالنسبة لبعض أعضاء مجلس الأمن. إن ميلهم الطبيعي إلى عدم الاستماع إلى مناشداتنا أو تفهم حججنا ليس أمرا سنحاول مرة أخرى أن نعالجه بمناشدات جديدة وحجج أكثر وضوحا. إننا سنسعى الآن إلى الكلام بعبارات لا يمكنهم بعد الآن تجنبها أو تجاهلها.

وفي الوقت نفسه، سنترك للعضوية العامة للأمم المتحدة أن تتأمل وترفض السبب في عدم إيلاء سوى مرتبة ثانوية لحق الدفاع عن النفس واستهداف المدنيين وتأكيد السيادة وسلامة الأراضي.

إنني أرى أن هذا سؤال ضروري بصفة خاصة بالنسبة للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الذين انضموا إلى المجلس من بين العضوية العامة للجمعية العامة الذين، في الواقع، بعد مدة قصيرة هي سنتان، سينزلون من مركزهم مرة أخرى لينضموا إلى صفوف العضوية العامة.

بالأمس، أصغيت بإمعان إلى المناقشة العامة وبصفة خاصة إلى تعليقات الأعضاء غير الدائمين.

ربما كان من قبيل الإفراط في المثالية أن أعتقد أن هذه الدول الأعضاء في مجلس الأمن تميل كل الميل إلى تمثيل آراء العضوية العامة نظرا لمركزها المؤقت في المجلس.

وقد استرعت انتباهي أحيانا اللغة الرفيعة والطبيعة السيريالية للمناقشة. كما استرعى انتباهي أن بعض اعضاء المجلس، بعد أن استمعوا إلى بيانات زملائهم في المجلس، الذين يتبادلون معهم الآراء على أساس يومي، لم يمكثوا شخصيا للاستماع إلى بيانات العضوية العامة.

إن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك ما فتئت تناقش منذ وقت طويل بصورة نظرية لا بصورة عملية.

بالأمس رد عضو أو عضوان من أعضاء المجلس بالقول بلهجة حادة: "إن المزيد من السلاح لا يعني المزيد من السلم".

لعل هذا أساس سليم أو نظري يمكن البناء عليه من أجل السعي لتحقيق نزع السلاح الشامل، لكن هذه الملاحظة ليس من السليم الإدلاء بها عندما يتعلق الأمر ببلد لاقى مصيرا مؤسفا يتمثل في تعرضه للعدوان والأعمال الوحشية من جانب معتد مسلح تسليحا مفرطا لا يعير بصراحة أي اهتمام للمبادئ النبيلة.

ولكن لنتكلم بلهجة أكثر التصاقا بلُب الموضوع: هل كان من الممكن أن تثير هذا السؤال مع شعبك ومع جنودك إذا تعرضت أمتك للعدوان والاحتلال؟ هل يصح أن تثير هذا السؤال عندما ينظر إلى الأسلحة حاليا - على الأقل الأسلحة الدفاعية - باعتبارها جزءا من ميزان القوة وردع العدوان؟ لا.

أعتقد أنه ينبغي لك أن تسأل سؤالا وحيدا بسيطا: هل السياسة الحالية لتطبيق حظر الأسلحة على الضحية والمعتدي معا، وعلى المدافع الأعزل والمعتدي المدجج بالسلاح أصلا أتت بالنتيجة المنشودة وهي السلم؟ الإجابة هي بكل وضوح "لا".

والواقع أعتقد أنكم في معظمكم اعترفتم في مناقشة الأمس بأن الحالة على ما يبدو آخذة في التدهور وأن المزيد من الملايين يتعرضون للخطر وأننا ابتعدنا عن السلم أكثر من ذي قبل.

وإذا أردتم الاستمرار في وصف العلاج، فلتفحصوا على الأقل الأثر المبدئي على المريض ولتعيدوا تقييم المنافع العلاجية ولتتبينوا ما إذا كان الأثر، أو الفرج، هو مجرد عرض أو ربما يأتي بعكس الأثر المنشود.

إن الاستمرار في وصف الحظر على الأسلحة بالنسبة لجمهورية البوسنة والهرسك مثل الاستمرار في وصف عقار مسكن يسبب ولادة أطفال ممسوخين أو فاقدي الأطراف للأمهات الحوامل بعد تبين الآثار الجانبية البالغة السوء والأسى على الأبرياء، أي الأطفال حديثي الولادة. إن الفكرة الأصلية وراء الدواء، وهي توفير الغوث العرضي للأم المصابة بالغثيان، كان يمكن أن تبدو فكرة سليمة في ذلك الوقت، ولكن للأسف فإن الآثار الجانبية أسوأ بكثير من أية فوائد يمكن أن تجنى منها.

إننا في واقع الأمر نولي اعتبارا جادا للآثار المترتبة على قوة الأمم المتحدة للحماية والجهود الإنسانية في الجمهورية في حالة رفع الحظر على الأسلحة.

إن إسهامات الأشخاص الشجعان والملتزمين المرتبطة بقوة الأمم المتحدة للحماية والإغاثة الإنسانية يقصد بها تخفيف آثار العدوان والمعاناة. ونحن ممتنون حقا لهؤلاء الأشخاص ولأسر أولئك الذين فقدوا أرواحهم في محاولة مساعدة مواطنينا، وللبلدان التي قدمت ولا تزال تقدم الموارد الضرورية لدعم قوة الأمم المتحدة للحماية والمساعدة الإنسانية. وللأسف فإن هذا لا يمكن أن يكون بديلا عن العلاج الحقيقي.

إن المساعدة الإنسانية يمكن أن تكون تكملة فعالة جدا لصنع السلم لكنها يمكن أيضا أن تكون موجهة لخدمة مصالح سياسية وأن يساء استخدامها إذا طبقت باعتبارها بديلا وليس مكملا.

إن السفير كيتنغ - رجل يحظى باحترامي البالغ، وقد لاحظت أنه ظل هنا طوال المناقشة مساء أمس - كان واحدا من بين عدة ممثلين تكلموا عن الآثار السلبية لرفع حظر الأسلحة على جهود "صنع السلم" التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية. وفي صميم ذلك، للأسف، تكمن المشكلة.

على الأقل القيادة الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية، ناهيك عن بضعة أعضاء رئيسيين من أعضاء مجلس الأمن، يحيّدون تحييدا فعالا قوة الأمم المتحدة للحماية إلى حد أنها لا يمكن أن تعتبر، ولو تماديا في الخيال، قوة لصنع السلم.

ما هي إذن؟ إن قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية تسمي نفسها قوة لحفظ السلم وتؤكد على حيادها. ويؤسفني أنه لا يوجد سلم لكي يحفظ وأن الحالة آخذة في التدهور.

وبالنسبة للحياد فإن قوة الأمم المتحدة للحماية لا يمكنها أن تحافظ على حيادها عن طريق دعم أمر واقع ليس ضارا فحسب بل يعني في الواقع القضاء التدريجي والمؤكد على جمهورية البوسنة والهرسك وحكومتها.

نحن نرى أن هناك واقعا مُرا في جمهورية البوسنة والهرسك يتجاوز مثالية حفظ السلم والعمل الإنساني. إن قوة الأمم المتحدة للحماية يرحب بها الجانبان في الصراع لأنها تخدم المصالح المختلفة للاثنين.

ونحن ، جمهورية البوسنة والهرسك، ما فتئنا نرحب بقوة الأمم المتحدة للحماية لأنها مصدرا هاما للمساعدة الإنسانية للكثيرين من مواطنينا المعوزين. وهي مصدر يمكن أن يخفف من الحرب؛ كذلك فإنها كان يمكن أن تكون أداة فعالة لصنع السلم.

ومن ناحية أخرى، إن الصرب يرحبون بقوات الأمم المتحدة للحماية باعتبارها عاملا يزودهم بالشرعية الدولية؛ عاملا يمكن في الواقع نهبه أو تطويعه لزيادة إمدادات الوقود وغيرها للعسكريين والمستغلين الصرب. ويرحب بها لأنها أداة للحفاظ على الأمر الواقع في ظل غياب عمل لصنع السلم، وفي الواقع يرحب بها لأنه، عن طريق قوة الأمم المتحدة للحماية، يمكن إرهاب المجتمع الدولي إرهابا فعالا وجعله رهينة.

واليوم أُبلغت بأن الصربيين ستعطيهم قوة الأمم المتحدة للحماية المزيد من الوقود لسبب مزعوم هو إزالة الجليد من على الطرقات. وهذا ليس إلا مثالا واحدا على كيفية تحويل موارد القوة لتخدم مصالح آلة الحرب.

ومن وجهة نظر كل من جمهورية البوسنة والهرسك، وأولئك الذين يعنون بشكل حقيقي ببلدنا وبشعبنا، أخذت فوائد القوة تتضاءل وبسرعة أمام

الخسائر الطويلة الأجل والأعباء المكلفة التي تلقيها على مواطنين في حاجة شديدة الى العودة الى الظروف الطبيعية، وليس فقط الى تلقي المساعدة الإنسانية.

فما الذي علينا أن نفعله؟ ما هي الجهود التي ينبغي أن تبذل سعيا لصنع السلام؟

إن بعض أعضاء فريق الاتصال، وبخاصة أعضاء معينين من الاتحاد الأوروبي، اتخذوا موقفا سمعناه بالأمس، يتضمن محاولات أخرى لاستمالة الصرب، سواء صرب بلغراد أو صرب بالي، بطرق سياسية.

ويمكن للبعض أن يشيروا الى هذه العملية المستمرة بأنها استرضاء. وأنا لن استخدم ذلك اللفظ اليوم - وأعتقد أننا جميعا يمكننا أن نحكم بأنفسنا.

لكن ذلك الجهد يبدو أنه ولد ميتا، وأنه ليس أكثر من محاولة لكسب الوقت بغية الدفع بذريعة أخرى تبرر عدم ضرورة اتخاذ إجراء أكثر حزما، بما في ذلك استخدام العبارة المشهورة "لم نتوصل الى نقطة الملاذ الأخير".

إنني أخشى أننا وصلنا نقطة الملاذ الأخير؛ والملاذ الأخير هو الوضع القائم.

لسوء الحظ، أن السفير ديوكيتش، عندما أطلق بإسهاب كبير ليلة أمس أكاذيب ونداءات لتحيز ديني، قتل أيضا أية آمال في أن يكون بوسع خطة الاتحاد الأوروبي أن تسفر عن نتيجة سريعة، مريرة أو غير مريرة. لقد رفض الدعوة الى اعتراف متبادل بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

فما هي السبل الأخرى المفتوحة أمام صنع السلام؟

إن بعض العناصر في إطار قوة الأمم المتحدة للحماية، إذ لا ترغب في مواجهة التحديات الصربية المتزايدة دوما باستخدام جميع الآليات المتاحة لها، أنشأت الآن عملية تفاوض موازية لتلك الخاصة بفريق الاتصال وللولاية التي منحها لها مجلس الأمن. وبدلا من أن تصر هذه العناصر في إطار قوة الأمم المتحدة للحماية على امتثال صرب البوسنة بالكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبدلا من ممارسة الضغط عليهم ليقبلوا خطة السلام الخاصة بفريق الاتصال، فإنها الآن تتراجع وتمحو بشكل فعال المهمة التي أوكلها اليها المجلس، وهي تضع الآن فعلا بدائل عن خطة سلام فريق الاتصال.

ونحن نرى أن هذا الاتجاه الموازي غير متسق مع مهمة قوة الأمم المتحدة للحماية وخطة سلام فريق الاتصال.

إننا، بطبيعة الحال، يجب أن نتساءل: هل حقيقة أن الذيل يهز الكلب؟

في مناسبات عديدة ناقشنا خيارات جديدة لمحاولة إحلال السلام تدريجيا في جمهورية البوسنة والهرسك. وكانت إحدى الأفكار التي ولدتها مبادرة الاتحاد الأوروبي مفهوم إخلاء سراييفو من الأسلحة ووضعها في نهاية الأمر تحت إشراف الأمم المتحدة المؤقت. وهي فكرة طرحت في مناسبات عديدة في مناقشات في المجلس وفي مشروع قرار قُدم الى المجلس.

وأمامي تحليل لبعض العناصر السياسية في إطار قوة الأمم المتحدة للحماية وهي تصدر حكمها في الواقع على السبب في أن هذا الجهد الكبير الذي يقوم به مجلس الأمن ينبغي ألا يؤيد. وسوف أتلو جانبا من ذلك التحليل كما يلي:

"إن المنطق يمكن تقفي أثره خلال قرارات مجلس الأمن ٨٢٤ و ٨٣٦ و ٩٠٠ وإنذار "ناتو" يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤. وينبغي ملاحظة أن قراري مجلس الأمن ٨٢٤ و ٨٣٦ كانا يرميان الى تأييد خطة فانس - أوين التي كانت جارية في ذلك الوقت ووقعتها حكومتا البوسنة والهرسك وكرواتيا، ولكن رفضتها حكومة صرب البوسنة. إن قراري مجلس الأمن ٨٢٤ و ٨٣٦ يحددان مفهوم المناطق الآمنة ويؤكدان مجددا كون سراييفو منطقة آمنة. لقد دعم إنذار "ناتو" رفع الحصار عن سراييفو باعتبار ذلك خطوة نحو وضع سراييفو تحت إدارة الأمم المتحدة بما يتفق والخطة، وتقديرا للجهود الراهنة التي يبذلها المتفاوضون نحو ضمان إخلاء سراييفو من الأسلحة. وأشارت الخطة الى ما كانت تسمىخطة عمل الاتحاد الأوروبي المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (خطة فانس - أوين)".

والى جانب كون هذا يشكل حكما على مبادرة مجلس الأمن فإنه غير صحيح، إن خطة عمل الاتحاد الأوروبي ليست خطة فانس - أوين.

وفيما يلي التعليق:

"إن خطة فانس - أوين لم يعد لها وجود الآن. واستعادة المبادرات القديمة الآن قد تكون عملا غير مثمر إذ تطرح الآن مبادرات أخرى في جنيف بشأن خطة سلام شاملة. ويبدو لي أن هذا المشروع إقرار بفشل مبادرات جنيف أو محاولة من جانب حكومة البوسنة والهرسك لزيادة تأمين سراييفو حتى تمارس الحرب بنجاح على جبهات أخرى. ومن الواضح أنه ما من تسوية سلمية شاملة ستوافق عليها حكومة البوسنة والهرسك في الوقت الحالي".

ومرة أخرى إن إخلاء سراييفو من الأسلحة ووضعها تحت إشراف الأمم المتحدة جزء من خطة السلام الراهنة الخاصة بفريق الاتصال.

ويستمر التحليل:

"ومن غير المحتمل أن يوافق صرب البوسنة على إكمال إخلاء سراييفو من السلاح بما في ذلك الضواحي العشر. إن منطقة الاستبعاد لمسافة ٢٠ كيلومترا تتضمن معظم سراييفو وليس كلها".

ويبدو لي أن هذه هي النقطة الأساسية لأن ما لا يريده صرب البوسنة لا تفعله قوة الأمم المتحدة للحماية.

وأواصل القراءة من التحليل:

"إن فكرة إلغاء خطوط مواجهة داخلية وفك جميع نقاط التفتيش فكرة سامية، ولكنها في الحقيقة ستسلم الإقليم الى حكومة البوسنة والهرسك كما يعني المشروع".

ومرة أخرى إننا لا نطالب بأن تكون سراييفو لحكومة البوسنة والهرسك. وإنما نطالب بأن تكون سراييفو لمواطنيها مدينة مفتوحة خالية من الأسلحة.

والآن، اقتبس مرة أخرى:

"إن المشروع لا يتضمن سلطات صربية في مدينة وتكون فيها قوة الأمم المتحدة للحماية مسؤولة عن صيانة الأمن في المدينة، وحيث تكون الشرطة والأمن الداخلي للمدينة تحت السلطة المشتركة لقوة الأمم المتحدة للحماية وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك بمشاركة سلطات محلية أخرى،".

ويبدو أن هذا هو أساس رفض قوة الأمم المتحدة للحماية، أو بالتأكيد رد فعلها السلبي، لجهد واحد محتمل على الأقل لإحلال السلم في البوسنة والهرسك والتطبيق التدريجي لمفهوم الإخلاء من الأسلحة وصنع السلم.

واقترح قرار آخر للسماح لقوة الأمم المتحدة للحماية بدخول بنيالوقا وذلك لردع أية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. ولعلنا نذكر أن مجلس الأمن طلب في شهر حزيران/يونيه من الممثل الخاص للأمين العام أن يذهب الى بنيالوقا، وقد منحه صرب البوسنة الإذن للقيام بذلك. وفي مناسبات عديدة طلب مجلس الأمن مرة أخرى أن يتاح للممثل الخاص، السيد أكاشي، الوصول الى بنيالوقا.

واسمحوا لي بأن أتلو تعليقات قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتعلق بالقرار المقترح لوزع قوة الأمم المتحدة للحماية في بنيالوقا. فتحت عنوان "تعليق عام" نقرأ ما يلي:

"هذا المشروع عاطفي ومليء بالعبارات البلاغية. ومع هذا فإن به بعض الحقيقة. ووفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن "التطهير العرقي" وتحرك اللاجئين من بنيالوقا والمنطقة المحيطة بها كانا يجريان بطريقة مكثفة منذ عام ١٩٩١. وهذا يجري مع تحرك ٦٩٦ ١ لاجئا من شمال البوسنة والهرسك (منطقة بنيالوقا) الى كرواتيا في شهر أيار/مايو ١٩٩٤".

هذا شهر واحد فقط، هذا شهر أيار/مايو ١٩٩٤ واللاجئون يتحركون فقط الى كرواتيا وليس الى سائر البوسنة. وإنني أعتبر أن هذا يدعو الى الانزعاج.

التعليق العام الثاني هو أن مجلس الأمن، في القرار ٧٨٠ (١٩٩٢) يعرب عن:

"... بالغ جزعه إزاء التقارير المتواترة ... المتعلقة بعمليات القتل الجماعي واستمرار ممارسة 'التطهير الإثني'" (الفقرة الرابعة من الديباجة).

وفي الملاحظات التي اقتبست منها يذكر أن هذا يبدو أنه أساس مشروع القرار. وأظن أن هذا القول صحيح.

هناك تعقيبات على فقرات معينة من مشروع قرار مجلس الأمن، ولن أتعرض لها جميعا بالتفصيل، وسأكتفي بتلاوة بضع منها.

التعقيب الأول يتعلق بفقرة مشروع قرار مجلس الأمن التي تؤكد من جديد أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لاتفاقية جنيف. ونص التعليق هو أن:

"هذه تعبيرات عاطفية ولن تحقق شيئا على الإطلاق".

ولعلي أسمي هذا وقاحة.

التعقيب الثاني يتعلق بالعبارة التالية الواردة في مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن: "يدين بشدة 'التطهير الإثني' الذي ترتكبه سلطات الأمر الواقع الصربية في بانيا لوكا ...". والواقع أن تعليق قوة الأمم المتحدة للحماية هو: "لا تعليق".

التعليق الثالث يتصل بعبارة وردت في مشروع القرار نصها: "يطالب بأن تنهي سلطات الأمر الواقع الصربية الأعمال الخسيسة التي تمثل شكلا من أشكال إبادة الأجناس". وتعقيب قوة الأمم المتحدة للحماية على هذا العنصر هو أنه:

"انفعالي وغير موضوعي؛ ولا يحتمل أن يقبله مجلس الأمن. وقفزة المنطق من الطرد الى القتل الجماعي غير مقبولة".

وأعتقد أننا جميعا نعلم أن القتل الجماعي حدث في منطقة بانيا لوكا. وتوجد الآن في لاهاي محكمة لجرائم الحرب، أدانت بالأمس أول مجموعة من المجرمين المرتبطين بالقتل الجماعي في بانيا لوكا.

أنتقل الآن الى النقطة التالية التي تتعلق بالعبارة التالية الواردة في مشروع القرار:

"يدعو الى الوزع الفوري لقوة الأمم المتحدة للحماية في هذه المنطقة لردع أية هجمات أخرى وأية انتهاكات لحقوق الانسان ضد السكان غير الصرب".

وتعليق قوة الأمم المتحدة للحماية هو:

"إذا كان كل المسلمين والكروات قد طردوا، فلا حاجة إذن لقوة الأمم المتحدة للحماية. ويبدو أن هذه محاولة لاكتساب مزيد من الأراضي لحكومة البوسنة والهرسك".

وهناك ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ من غير الصرب - بين مسلمين وكروات وغجر - ما زالوا يعيشون في منطقة بانيا لوكا. نعم، من الممكن أن يطردوا جميعا في القرب العاجل. بل إن بعضهم قد يتعرض للقتل. ولكنهم ما زالوا يعيشون هناك بالفعل.

والتعليق النهائي الشامل هو أن:

"هذا المشروع يدين الصرب ويدفع بأن قوة الأمم المتحدة للحماية ينبغي أن تدخل منطقة بانيا لوكا في إطار الفصل السابع من الميثاق، أي لإنفاذ السلم. وهذا يعني ضياع النزاهة. فلا يبدو أن هناك أي سبب يدعو قوة الأمم المتحدة للحماية الى دخول بانيا لوكا. حيث لا يبدو أن هناك فظائع تبرر التدخل. ويبدو أن هذا المشروع محاولة أخرى لكسب مزيد من الأراضي".

وبينما تفيد صحيفة "نيويورك تايمز" ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن فظائع مستمرة، نسمع هذا التعليق من قوة الحماية - وأكرر هذا التعليق:

"وهذا يعني ضياع النزاهة. فلا يبدو أن هناك أي سبب يدعو قوة الأمم المتحدة للحماية الى دخول بانيا لوكا، حيث لا يبدو أن هناك فظائع تبرر التدخل".

فما السبب في وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو؟ وما السبب في وجودها في موستار؟ لأن

حكومتنا رحبت بها. ولكن المجرمين الذين يحتلون بانيا لوكا لا يرحبون بها.

وفي هذه الأثناء سمحت هذه العناصر داخل قوة الحماية بأن تتقوض ولايتها الحقيقية بالتدريج بحيث لم تعد ذات قيمة. واليوم، كما قلت، أبلغني رئيس بلدي أن طائرات الصرب، التي نشك في أنها تأتي من المناطق التي تحميها الأمم المتحدة في كرواتيا، هاجمت جيب بيهاتش وانتهكت منطقة حظر الطيران.

وقد بلغني أن طائرات استطلاع حلقت فوق بيهاتش بالأمس، وأنها لم تُعترض. ولأنهم لم يواجهوا بالأمس، قرروا أخذ الأمور خطوة أخرى.

وبالأمس، كما ذكر في هذا المجلس، قتل أربعة أطفال وإمرأة أمام فناء إحدى المدارس في سراييفو نتيجة للقصف المكثف لمدينة سراييفو وسكانها المدنيين.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، بعد أن وافقنا على خطة السلام التي وضعها فريق الاتصال، اعتقدنا أن المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء فريق الاتصال، سيكونون مستعدين لاتخاذ تدابير أقوى للإرغام على قبول السلم وتنفيذه. وللأسف فإن ما حدث هو العكس تماما. وها نحن نجد أنفسنا الآن نواجه وضعا تتعرض فيه سراييفو للقصف مرة أخرى، ويقتل أطفالنا في الشوارع، وتحلق الطائرات الصربية من جديد في أجوائنا مثل الطيور الجوارح.

اسمحوا لي أن أذكر المجلس بالأمور التي أدت الى تكثيف هذه الحرب الصربية من جديد. في تموز/يوليه قبلت حكومة جمهورية البوسنة والهرسك خطة السلام التي أعدها فريق الاتصال. وبمجرد قبولنا للخطة، هددت القوات الصربية بأنها سترد على ذلك بتصعيد مستمر للتوتر والأعمال الوحشية. وبعد ذلك، تم إغلاق الطريق الأزرق. ثم أن بعض المناطق من جمهوريتنا ظلت تتعرض لـ "التطهير الإثني". وبعد التأكد من عدم وجود مقاومة، بدأ قصف الطريق الأزرق والمناطق المحيطة به. وعندما لم يواجه ذلك برد من قوات الأمم المتحدة، استؤنف من جديد قصف سراييفو وقنص السيارات في الشوارع وقتل المدنيين في سراييفو.

وإنني لممتن حقا لتلك القوى التي نجحت، في الفترة بين شباط/فبراير وأواخر صيف هذا العام، في إعادة إحساس بالحياة الطبيعية الى سراييفو، بفرض مناطق الاستبعاد. ولكن يؤسفني أن أضطر الى إبلاغ المجلس بأن الناس في سراييفو يعتقدون أن وضعهم اليوم أسوأ مما كان في شباط/فبراير. لماذا؟ لأنهم في شباط/فبراير كانوا يأملون في أن يقدم لهم المجلس شيئا حقيقيا، شيئا يعيد لهم السلام الحقيقي. والآن تحطمت آمالهم مرة أخرى وأدركوا أنهم يعيشون في وهم.

أود أن أتعرض لنقطة أخيرة. وهذه معلومة لا يمكنني أن أؤكدها، لكنني أود أن أوجه انتباه الأعضاء اليها على سبيل التحذير. أبلغني الرئيس عزت بيغوفيتش أن الصرب البوسنيين ينوون اتخاذ إجراء هذا المساء للمطالبة بسحب قوة الأمم المتحدة للحماية من سربرنيتشا وزيبا وغورازده. ونرجو ألا يكون الأمر كذلك، لأن ذلك، بالطبع، سيضعنا جميعا في موقف بالغ الصعوبة، وبخاصة شعب سربرينتشا وزيبا وغورازده. إلا أنني بعرض هذه الحقيقة المحتملة على المجلس آمل ألا تصبح حقيقة واقعة.

فما هي الخيارات التي يعتقد المجلس أنها متروكة لنا؟ إذا قيل لنا أن علينا أن نختار بين قوة الأمم المتحدة للحماية ورفع حظر الأسلحة - وقد عرض علينا هذا الخيار في الواقع - فعلينا. إذن أن نقول مرة أخرى إننا نختار رفع حظر الأسلحة. فهذا فيما يبدو، هو الطريق الوحيد المؤدي الى سلم حقيقي ودائم.

ولكن لا يجوز لي أن أترك القضية عند هذه النقطة ببساطة. فالبعض يعتقد أن الاختيار يجب أن يكون بين البديلين: إما قوة الأمم المتحدة للحماية أو رفع الحظر المفروض على الأسلحة. ولكن، وكما أكد العديد من أعضاء الجمعية العامة، بما في ذلك ممثلو البلدان المساهمة بقوات، فإن الخيار قد لا يكون بين بديل والبديل الآخر. بل إنه قد يكون اختيار البديلين معا.

ونرحب بإعادة وزع الذين يعتقدون في الواقع أن هناك خيارا بين أمر وآخر أو بانسحابهم، إذا كان حقا هذا ما يعتقدونه. ولكن في تلك الأثناء نعتقد أن جهود قوة الأمم المتحدة للحماية يمكن إكمالها بتدابير تسمح للبوسنيين بأن يدافعوا عن أنفسهم بصورة فعالة: برفع حظر السلاح أو، من ناحية أخرى، عن طريق عملية شاملة لصنع السلم، بالإضافة إلى خطة السلام التي قدمها فريق الاتصال، تحقيقا للتسوية.

يجب علينا أن نذكر الجميع بأن رفع حظر السلاح وارد في خطة فريق الاتصال للسلام كجزء من الخطة الشاملة. ولا ينبغي أن يكون أمرا ينظر فيه خارج الخطة، لأنه سينظر إليه عندئذ باعتباره خارج الإطار السياسي الرامي إلى تحقيق السلم. ونعتقد أنه قد يلزم، بغية تحقيق الإطار السياسي الذي وضعه فريق الاتصال، الاضطلاع بقدر أكبر من جهود صنع السلم. ونرحب في الحقيقة باضطلاع المجتمع الدولي بهذا القدر الأكبر من جهود صنع السلم. ولكن إذا لم يكن فريق الاتصال والمجتمع الدولي على استعداد للاضطلاع بهذه الجهود، فإن كل ما في وسعنا أن نفعله هو أن نطالب المجلس بمضاعفة جهوده لكفالة هذه الجهود. ونحن على استعداد لمواصلة الالتزام بخطة فريق الاتصال للسلام.

يتكلم البعض عن التهديد بأنه ما أن يرفع حظر السلاح ستواصل صربيا والجبل الأسود إرسال الأسلحة إلى البوسنة والهرسك، بل وستتدخل فيها في واقع الأمر. وأعتقد أن هذا اعتراف حقيقي بالأسباب الأصلية لهذه الحرب: ألا وهي، العدوان الذي يشن من بلد مجاور. فإذا اختارت صربيا والجبل الأسود أن ترد على رفع حظر السلاح بالسماح بتدفق الأسلحة والرجال إلى جمهورية البوسنة والهرسك، فإن هذا أيضا بمثابة اعتراف باستمرار العدوان وسيتطلب ردا عليه من هذا المنطلق.

هل تبذل محاولة الآن لإبلاغ البوسنيين بأنه لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم، وبأنه لا يمكنهم الحصول على الأسلحة، لأنهم إذا فعلوا سيكونون هدفا للعدوان؟ هذا ليس منطق مجلس الأمن؛ وهذا ليس منطق السلم والأمن الدوليين؛ وهذا ليس هو المنطق الذي يتعين علينا أن نلتزم به.

لقد تكلم السفير جوكيتش بالأمس عن "انتشار" ما سماه بالحرب الأهلية في جمهورية البوسنة والهرسك. والواقع أن هناك انتشارا بالفعل. والانتشار حدث من صربيا والجبل الأسود إلى جمهورية البوسنة والهرسك، ويجب علينا أن نجد وسيلة لوقف هذا الانتشار. إننا نرحب بوضع مراقبين على الحدود بين صربيا والجبل الأسود وبين جمهورية البوسنة والهرسك. ولكن إذا خضع مراقبو الحدود لأهواء الصربيين، فإنهم حينئذ لا يفون بالغرض الذي كان في حقيقة الأمر مطلوبا منهم.

دعوني أتناول الآن مسألة التهديد الكامن للسلم والأمن الإقليميين إذا ما رفع حظر السلاح. هناك الآن حالة عدم استقرار فعلية؛ ونحن فعلا على حافة اندلاع الحرب في المنطقة بأسرها. بل إن كان هناك فشل في صد العدوان، وإذا كان هناك فشل في معالجة آثار ذلك العدوان والسماح للضحية بالدفاع عن نفسها، فإنني أخشى أن التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الإقليميان سيتزايد. فليس هناك من تهديد أكبر للسلم والأمن الإقليميين، والسلم والأمن الدوليين، من إضفاء الشرعية على العدوان عن طريق فرض الجزاءات على "صربيا الكبرى"، وعن طريق إنشائها، وعن طريق إضفاء الشرعية عليها.

كيف يمكننا أن نتكلم عن السلم والأمن الإقليميين إذا كانت جهودنا ترقى إلى مستوى إضفاء الشرعية على النزعة القومية المتطرفة ومفهوم الأراضي والبلدان المتجانسة إثنيا؟ هذه هي أكبر التهديدات للسلم وليس إعطاء السلاح لضحية تود أن تدافع عن نفسها وأن تحافظ على مجتمع متعدد الثقافات.

سأنتقل الآن إلى النقطة التالية. لقد أتى رئيسنا إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي وتقدم بعرض يخدم مصالح السلم والتعاون مع فريق الاتصال ومع مجلس الأمن ككل لتحقيق التسوية في جمهورية البوسنة والهرسك. ولقد قدمنا العديد من التنازلات في الماضي، وكنا نعتقد أننا نتقدم بحل توفيقي إضافي، ألا وهو أن نطلب إلى مجلس الأمن اليوم أن يرفع حظر التسلح وأن يؤجل تطبيق رفع هذا الحظر لستة أشهر لكي نعطي المجتمع الدولي وفريق الاتصال هذه الفرصة الأخيرة لإجبار صرب البوسنة على قبول خطة السلم وتزويده بأداة إضافية للضغط على صرب البوسنة، مع العلم بأن صرب البوسنة لن يتمتعوا بعد الآن بمزية التفوق في التسلح.

ويبدو لنا أن هذا العرض إما قد أسيء فهمه، أو ربما حتى يساء تفسيره عمدا في بعض الحالات. ومع ذلك ما زال هذا العرض قائما، ونتطلع إلى تصرف المجلس بطريقة ترحب بهذا العرض وتبني على أساسه، وما زلنا على استعداد للتعاون معك، سيدتي الرئيسة، ومع بقية أعضاء مجلس الأمن ومع أعضاء فريق الاتصال في هذا الجهد.

نحن نؤمن بأن المرونة فضيلة. ومن سوء حظ البوسنيين أنه طلب إلينا لفترة أطول من اللازم أن نفرط في المرونة. وأعتقد أن الأوان قد آن بالنسبة للذين لم

تحقق إجراءاتهم وأفكارهم النجاح في البوسنة بعد أن يبدوا المرونة بدورهم.

هناك نقطة أخيرة. أعتقد أن هناك أكثر من ٤٠ أمة تشارك في هذه المناقشة. وأود أن أشكرها جميعا، سواء أيدت قضيتنا أم لا، وشاطرتنا وجهات نظرنا أم لا، على المشاركة وعلى بذل الوقت والجهد مرة أخرى لإعداد آرائها وتقديمها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بادئ ذي بدء أن أهنئك على توليك رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعلمك بأنني أتطلع قدما لمزيد من مظاهر قيادتك الماهرة. واسمحي لي أيضا، سيدتي، أن اتقدم بالشكر إلى السير ديفيد هناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على أدائه الفعال حقا أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. يتعين علي أن أقول بداية إن بلدان الشمال الأوروبي تشاطر في الآراء التي أعرب عنها في البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل ألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أود أن أقول إنني قد أصغيت بانتباه واحترام بالغين للبيان الذي أدلى به قبل لحظات ممثل جمهورية البوسنة والهرسك، الذي ستقوم سلطاتنا بدراسة كاملة لوجهات نظره.

تنعقد هذه المناقشة في ظل تكثف القتال في البوسنة والهرسك. ومرة أخرى، نرى صور الموت والمعاناة الإنسانية والدمار المادي. وتوجه بلدان الشمال الأوروبي نداء عاجلا إلى الأطراف بإيقاف جميع الأعمال العدائية على الفور.

تؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييدا راسخا فكرة إيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة القائمة في يوغوسلافيا السابقة. إن الجهود الدؤوبة والاقتراحات الملموسة التي قدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الاتصال والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، تحظى بتأييدنا التام. ونحث صرب البوسنة مرة أخرى على قبول خطة فريق الاتصال دون أية شروط.

وتعتقد بلدان الشمال اعتقادا راسخا بأن رفع الحظر المفروض على الأسلحة ستترتب عليه آثار خطيرة. فهو سيزيد من خطر التصعيد الإضافي للحرب وتوسيع نطاق النزاع. وسيُعرض للخطر أمن موظفي قوة الأمم المتحدة للحماية وسيعرض للخطر عمليات المساعدة الإنسانية التي أوكل لقوة الحماية مهمة حمايتها. وسيلحق المزيد من الضرر بالذين يتلقون هذه المعونة الإنسانية الهامة - أي بالسكان المدنيين، وبالمسلمين من بينهم. وبالتالي فإن قرار رفع الحظر يجب أن يبقى الملاذ الأخير.

ونحن على اقتناع بأن التسوية السياسية ينبغي السعي من أجلها إلى أن يتم استنفاد جميع السبل المؤدية إليها، وفي هذا الصدد، تؤيد بلدان الشمال الخمسة اتباع المنهج الأوسع الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، الذي يُدخل عناصر إضافية إلى عملية السلم.

إن بلدان الشمال من بين أكبر المساهمين في عملية السلام، إذ أنها تشارك في العمليات الإنسانية، التي تضطلع بدور رائد فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفي قوة الأمم المتحدة للحماية، بالإضافة إلى غيرها من الجهود.

وسوف تستمر أهمية قوة الأمم المتحدة للحماية في تأمين سلامة طرق إمدادات المساعدة الإنسانية إلى البوسنة والهرسك، و"المناطق الآمنة" وكعنصر من عناصر الاستقرار الشامل في حالة شديدة التقلب. ويجب على قوة الحماية أن تعمل بشكل حاسم وأن لا تقع ضحية للتخويف، وذلك لضمان احترام ولايتها وقواتها. وإن التنسيق الوثيق المتفق عليه بين قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي عنصر هام في هذا الصدد.

اسمحوا لي بالإدلاء بملاحظة أخيرة بشأن قوة الأمم المتحدة للحماية والتي تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، فإننا نريد أن نسجل رأينا المدروس، وهو أنه بالرغم من أوجه النقص في القوى البشرية وغيرها من

الموارد، وبالرغم من المساس المستمر بحرية حركتها وادعاءات عدم الفعالية، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية تقوم بعمل ممتاز جدا.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لتايلند يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فانيت (تايلند) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

"بالنيابة عن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن توجيه دعوة لسعادة السيد أحمد انجين انساي، السفير، والمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، للإدلاء ببيان أمام المجلس وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وذلك في إطار نظر المجلس في البند المعنون 'الحالة في البوسنة والهرسك'".

وسوف تنشر الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1994/1269.

إذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ إلى سعادة السيد انساي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

المتكلم التالي ممثل الأردن أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو عودة (الأردن): السيدة الرئيسة، اسمحي لي في مستهل كلمتي أن أتقدم إليك بتهاني وفد بلادي على ترؤسك لمجلس الأمن لهذا الشهر، واثقا من أن خبرتك وسعة اطلاعك سينعكسان فعالية واقتدارا على أعمال المجلس. كما أرجو أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تقديري لسلفك السير ديفيد هناي، المندوب الدائم للمملكة المتحدة على كفاءته وقدرته وحسن إدارته التي أبداها أثناء رئاسته للمجلس في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي.

لم يترك وفد بلادي اجتماعا على صعيد هذا المجلس والجمعية العامة لبحث الحالة في البوسنة والهرسك إلا وشارك فيه. كما لم تفته فرصة تبني أي من القرارات المتخذة في إطار المحاولات الدولية لتخفيف الحالة المأساوية لشعب البوسنة والهرسك أو وضع حد للعدوان الصربي على جمهوريتهم. ذلك أن حكومة بلادي كغيرها من العديد من حكومات العالم تضع المأساة الإنسانية والسياسية والقانونية التي تعيشها كل من حكومة البوسنة، الدولة العضو في الأمم المتحدة، وشعبها على درجة عالية في سلم أولوياتها الدولية.

إن ما يبعث على الأسف ويثير الاستغراب أن وضوح عدالة هذه القضية يقابلها تقصير واضح من جانب الدول الفاعلة على الساحة الدولية في مسألة إنصاف ونصرة تلك الدولة المنتهكة سيادتها وكافة حقوق شعبها الإنسانية والتي ما فتئت ومنذ بداية العدوان عليها تلجأ إلى الأمم المتحدة ناشدة الحماية ولكن دون جدوى، باستثناء الحماية الهشة لبعض المناطق الآمنة.

وأكثر من ذلك إن عدم حماية حكومة وشعب هذه الدولة قد ترافق مع الإصرار على حرمان هذه الدولة من حقها في الدفاع عن نفسها دون مبرر قانوني أو أخلاقي الأمر الذي عمّق مشاعر التعاطف لدى كافة فئات الشعب الأردني مع شعب البوسنة، نتيجة التجاهل السافر وغير المبرر والسكوت على استباحة سيادة دولة عضو مسلمة صغيرة وانتهاك سائر حقوق شعبها الإنسانية وهي تعيش في وسط أوروبي متحضر يتغنى بتبنيه لقضايا الحرية وحقوق الإنسان والتزامه

بنظام الأمن الجماعي كسمات بارزة لهذا العصر وكأهداف عالمية يفترض أن العالم ممثلا بالأمم المتحدة يسعى لبلوغها وتعميقها.

إن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) وتطبيقه على جمهورية البوسنة والهرسك، الطرف الضعيف والمعتدى عليه، دون الالتزام بحماية هذا الطرف، حرم هذه الدولة من التزود بوسائل الدفاع عن نفسها مخالفا بذلك المادة ٥١ من الميثاق. إن الإصرار على تطبيق هذا القرار على جمهورية البوسنة بعد أن قبلت حكومتها بخطة السلام المقترحة من مجموعة الاتصال الغربية ورفضها الطرف الصربي المعتدي هو بمثابة تحالف مع العدوان وليس تصديا له، لأنه عمل في الواقع على خلق خلل كبير في الميزان العسكري بين الطرف البوسني المسلم الضعيف أصلا وبين الطرف الصربي القوي، ولا ريب أن عدم التوازن هذا هو من أبرز العوامل التي شجعت الجانب الصربي على مواصلة عدوانه ورفض خطة السلام المقترحة. ولا بد أن نشير هنا إلى شهادة المقرر الخاص لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا عندما ذكر في أواخر عام ١٩٩٢ بأن اختلال التوازن في التسلح كان العامل الرئيسي الذي مكّن الصرب من تنفيذ سياسة التطهير العرقي.

إننا ننطلق في مشاركتنا في هذا النقاش من رغبتنا في الوصول الى توافق عام في إقناع أو حمل كافة الأطراف المعنية بالصراع الدائر في أراضي جمهورية البوسنة والهرسك على ترك الخيار العسكري واللجوء للتسوية السياسية التفاوضية طبقا لمبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي. إن مسعانا هذا على صعيد مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا لم يكتب له النجاح مع الأسف حتى الآن ولا نعتقد بأنه سينجح مستقبلا ما لم نتغلب على أسباب الفشل في تحقيقه والمتمثلة في عدم توازن القوى العسكرية بين المعتدي والمعتدى عليه.

إن المنطق يقول بأنه لن يحرز تقدم جاد بالمفاوضات السياسية الجارية بشأن البوسنة والهرسك ولن يتجاوب الجانب البوسني الصربي مع أية خطة سلام دولية ولو كان له فيها نصيب الأسد مادام هناك شعور لديه بتفوقه العسكري، وبأنه يستطيع تحقيق أطماعه القومية غير المبررة بالقوة العسكرية.

وعليه فإنه إذا ما أردنا حقا الوصول الى تسوية سلمية فعلينا أن نتصرف وفقا لهذا المفهوم وبما يخدم هذا الغرض عن طريق قيام المجلس بالعمل على تصويب الخلل الذي أوجده في المعادلة القائمة وذلك برفع حظر تزود جمهورية البوسنة والهرسك بوسائل الدفاع عن نفسها، بعد عجز المجلس عن نهوضه بدوره المسند اليه بموجب الميثاق في رد العدوان عن أراضي وشعب دولة عضو في الأمم المتحدة. إذ لا يعقل أن يستمر الحال على ما هو عليه بعد مرور حوالي ٣ سنوات و ٧٠ في المائة من أراضي تلك الدولة مازال محتلا وعاصمتها وما بقي من مدنها مازالت محاصرة وشعبها مازال يتعرض للجرائم والمعاناة بينما المعتدي مازال يرفض خطة السلام المقترحة ويواصل عدوانه ولا يتورع حتى عن تعطيل أعمال الغوث الإنسانية للمواطنين البوسنيين المحاصرين فيما يسمى بالمناطق الآمنة.

إننا مقتنعون بأن رفع حظر السلاح عن شعب وحكومة البوسنة والهرسك سيعزز العملية السلمية من وجوه عديدة فهذا الإجراء ولاشك سيسهم بفعالية في جعل الأهداف والأطماع الصربية غير المشروعة أمرا صعب التحقيق والمنال ويحفزه للجوء الى منطق الحوار والمفاوضات والسلام. كما أن رفع حظر السلاح هذا سيكون في صالح عملية تعزيز الجهود الغوثية وتخفيف المعاناة عن السكان المدنيين لأنه سيمكن جيش حكومة البوسنة من الاضطلاع بمسؤولياته ولاسيما في نقل المعونات والمساعدات لهم. ويعزز من جهة أخرى دور وقدرة قوات الحماية الدولية بهذا المجال عن طريق تحررها من مضايقات الميليشيات الصربية وعمليات السطو والابتزاز. فالخلل في الميزان العسكري بين الجيش البوسني والقوات الصربية كبير، ونتائجه على السكان مأساوية، وآثاره السياسية مدمرة.

إن هذا الإجراء، وعلى عكس ما يفترضه البعض من أنه سيوسع من دائرة الحرب، لن يؤدي في واقع الأمر لأكثر من المساهمة في تحقيق مهمة شرعية وأخلاقية وجليلة هي تأهيل جيش البوسنة للقيام بواجبه في حماية السكان المدنيين لأول مرة، وردع الجانب الصربي عن سياسته العدوانية البغيضة. فالقوة العسكرية الرادعة هي ولا ريب وسيلة سياسية مشروعة لتحقيق السلام وإشاعته.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم تهديد القيادة الصربية بالتعرض لقوات حفظ السلام الدولية في حالة رفع حظر التسلح عن جمهورية البوسنة، حيث أنهم يدركون النتائج المترتبة على ارتفاع مستوى تسليح الجيش البوسني ووصوله الى مستوى الردع. إذ أنهم حينئذ سيضطرون الى القبول بخطة السلام المعروضة والتي تتعارض مع أطماعهم. وما تلويح بعض الدول المساهمة في قوات حفظ السلام بسحب وحداتها إلا انصياع لابتزاز القادة الصربيين والوقوع في شركهم والاعتراف الضمني بأن قواتهم عبارة عن رهائن في أيدي الصرب. إن التهديد الصربي لقوات حفظ السلام يقيم الدليل على سلامة الدعوة لرفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك لإيصال جيشها الى المستوى الذي يردع فيه العدوان ويحمل المعتدي على التخلي عن عناده والاتجاه نحو الحوار والمفاوضات الجادة.

استنادا للمادة ٢٤ من الميثاق وفي ضوء الفقرة الثانية من نفس المادة فإن فشل أو عجز مجلس الأمن بصفته يعمل وكيلا عن المجتمع الدولي عن مواجهة الأوضاع الإنسانية والسياسية والعسكرية والأمنية الخطيرة السائدة منذ حوالي ٣ سنوات في جمهورية البوسنة والهرسك تحتم عليه القيام وبدون تلكؤ بالسماح للضحية بالتزود بوسائل الدفاع عن نفسها وتلك مهمة أخلاقية وقانونية وإنسانية على المجلس أن لا يتردد في الاضطلاع بها. وبخلاف ذلك فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة وستكون هناك فصول كاملة في ميثاق الأمم المتحدة موضع تساؤلات خطيرة وهي الفصول التي تحدد سلوك مجلس الأمن في أداء واجباته وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ويكون عندها من واجب المجتمع الدولي العمل بصورة فردية أو جماعية على تزويد حكومة البوسنة والهرسك بوسائل الدفاع عن النفس استنادا للمادة ٥١ من الميثاق.

إن قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠، الذي اتخذته بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اشتمل ٤٤ فقرة في ديباجته ومنطوقه تمثل وجهة نظر الغالبية العظمى للمجتمع الدولي حول واقع الحال بشأن مأساة جمهورية البوسنة والهرسك وتطوراتها من جميع جوانبها. كما يتضمن هذا القرار، الذي كانت بلادي من الدول المتبنية له، إرادة المجتمع الدولي المعتدلة في كيفية معالجة تلك المأساة. ووفد بلادي يناشد مجلس الأمن احترام تلك الإرادة والعمل في ضوئها ولاسيما في الاستجابة الى الفقرة ٢٢ من المنطوق الخاصة بإعفاء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة المفروض عليها بالقرار ٧١٣ (١٩٩١)، وذلك في إطار العرض المقدم من حكومة جمهورية البوسنة والهرسك القاضي برفع الحظر القانوني لتوريد الأسلحة مع إرجاء سريانه الى أجل يحدده مجلس الأمن في ضوء قبول الصرب البوسنيين وتنفيذهم لخطة السلام المقترحة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا، سيدتي الرئيسة أن أتقدم اليك بأحر التهاني في مناسبة اضطلاعك برئاسة مجلس الأمن. ونحن على ثقة من أن أعمال المجلس، في ظل رئاستك، ستكلل بالنجاح.

وأود أيضا الإشادة بوجه خاص بسلفك السير ديفيد هناي، للطريقة القديرة والمتميزة التي قاد بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وقد اتخذت الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، دون اعتراض، قرارا شجعت فيه مجلس الأمن على

> "إيلاء كل اعتبار واجب وإعفاء حكومتي جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية الذي فرضه مجلس الأمن أصلا في القرار ٧١٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١". (قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠، الفقرة ٢٢).

إن رفع حظر الأسلحة من الناحية القانونية سينفذ بالفعل بعد مضي ستة أشهر، طبقا للاقتراح المقدم في أيلول/سبتمبر الماضي من الرئيس البوسني، إذا ما ظل البوسنيون الصرب حتى ذلك الحين مستمرين في رفض خطة السلم التي عرضها فريق الاتصال.

هذا التأييد الساحق لمبادرة تشرف بلدكم، سيدتي الرئيسة، مثلما تشرف بلدانا أخرى، يعبر عن مشاعر المجتمع الدولي الحقيقية، وقد جاهد لأكثر من سنتين لأن يثبط محاولات التعدي على سيادة وسلامة أراضي بلد عضو في مجتمعنا.

وفي أثناء المداولات التي دارت في الجمعية العامة بشأن مسألة رفع الحظر على الأسلحة المفروض على الحكومة البوسنية، اتضح أن جهود المجتمع الدولي لم تنجح في أن تكفل تماما الحماية للسكان المدنيين، ناهيك عن النجاح في إنهاء الصراع الذي ألحق الخراب بهذا البلد الشقيق لأكثر من سنتين، رغما عن كل التنازلات - كثيرا ما كانت تنازلات مؤلمة جدا - التي وافقت على تقديمها حكومة البوسنة والهرسك وشعبها.

بعد أكثر من سنتين نجد أنفسنا نعود الى حيث بدأنا. لقد نجحنا فقط في أن نقدم لدولة عضو حماية ضئيلة جدا ضد الغزو وضد التعدي على سيادتها. ويجب علينا أن نكرر القول بأنه تعين على البوسنة والهرسك أن تقاتل، إلا أنه تعين عليها أن تقاتل بقدر قليل جدا من الأسلحة ضد عدو توافر له العون والقوات الكثيفة التسلح.

لقد شاركنا شعب البوسنة والهرسك معاناته وإحباطاته، إلا أننا منعناه في حقيقة الأمر في مناسبات عديدة من الدفاع عن نفسه، رغم أن نوايانا كانت طيبة بالتأكيد. غير أنه كيف يستطيع المرء أن يتحدث عن النوايا الطيبة لشعب يخضع يوما بعد يوم للإذلال والأسى؛ لقد ظننا أننا بالسماح لهذا البلد بالدفاع عن نفسه فإننا نعمل على تشجيع التصعيد، كما يقال في كثير من الأحيان - ولكن أي تصعيد هذا!

فبعد أكثر من سنتين من هذه المأساة، يمكننا أن نقول الآن بأننا شجعنا للأسف على إقامة تفوق عسكري وأحلام بالهيمنة. أفلم يحن الوقت كيما ندرك أننا بصدد وضع هذا البلد تحت رحمة المتطرفين؟ وينبغي لبعض البلدان، ومنها بلدي، أن تشعر اليوم بالإثم لأنها لم تفعل ما هو أكثر.

لقد أملت تلك الدول في أن يتخذ المجتمع الدولي في أي لحظة رد فعل يصحح تلك المظالم. فالمسألة ليست مساعدة شعب البوسنة في خوض الحرب، وهي حرب لم يردها، وإنما السماح له بالدفاع عن نفسه وعن كرامته.

لئن كانت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات المهتمة بالشؤون الإنسانية - والتي نوجه لها هنا تحية خاصة - تقدم مساعدات إنسانية جمة للسكان المدنيين وتساهم في تخفيف معاناتهم، فإن هذه المساعدة، التي لا تزال غير كافية، لا يمكن ولا يجب أن تحل محل البحث عن حل دائم وعادل، حل ينهي بشكل حاسم العدوان والاحتلال ويستعيد سيادة حكومة البوسنة على أراضيها.

ونظرا الى عدم فعالية جهود المجتمع الدولي الذي يواجه، على نحو لا يمكن انكاره، باصرار الصرب على إطالة أمد عدوانهم وبرفضهم لجميع مقترحات السلم، فقد أصبح من المحتم أن نسمح أخيرا لحكومة البوسنة باحتياز الوسائل الضرورية لممارسة حقها في الدفاع المشروع عن النفس على النحو المحدد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد موقفنا بشأن عدم انطباق قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على جمهورية البوسنة والهرسك، والحاجة الى أن نطبق بفعالية شتى التدابير الرامية الى منع تدفق المعدات العسكرية على صرب البوسنة.

إن الإبقاء على الحظر على الأسلحة المفروض بشكل غير عادل على حكومة جمهورية البوسنة والهرسك في الوقت الذي يعزز فيه التفوق العسكري للصرب، شجع الأخيرين في حقيقة الأمر على مواصلة الصراع وتوسيع المناطق التي يحتلونها، والاستمرار في اتباع سياستهم المرعبة، سياسة "التطهير العرقي"، خاصة في المناطق التي لا تزال محتلة.

ومن المؤكد أن التفوق العسكري الصربي هذا ليس مما يكفل لعملية السلم أن تسفر عن نتيجة يوثق بها، تسمح بجملة أمور، منها الاعتراف المتبادل بجميع الدول في المنطقة داخل حدودها الدولية، والحماية الفعالة للاجئين داخل المناطق الآمنة، والتطبيق الصارم للجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود.

وإذ نواجه هذه العقبة الضخمة لعملية السلم، فإن العرض الذي قدمه رئيس جمهورية البوسنة والهرسك أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ - بشأن اتخاذ قرار برفع الحظر على ألا يطبق إلا بعد ستة أشهر بغية إعطاء صرب البوسنة وقتا لإعادة النظر في موقفهم بخصوص خطة السلم - يعبر مرة ثانية عن روح التراضي والإرادة المخلصة لحكومة البوسنة في التماس السلم والعدل والحل الدائم للصراع الذي استمر طويلا جدا.

وتؤيد المملكة المغربية هذا الاقتراح بطبيعة الحال، لأنها مقتنعة بأن هذا التدبير الذي سيتمم غيره من التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن، سيحقق العدل فحسب للبوسنة والهرسك، وهي عضو كامل العضوية في منظمتنا وضحية العدوان التي حرمت من حقها المشروع في الدفاع عن النفس.

وقد يتحول هذا الرفع الشرعي للحظر، بإنهائه التفوق العسكري لصرب البوسنة، الى وسيلة فعالة جدا لإثناء صرب البوسنة عن مخططاتهم فتدفعهم الى قبول خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال.

ونحن على اقتناع أيضا بأن المجتمع الدولي يجب أن لا يسمح للصرب بعد الآن بأن يواصلوا الاستهانة بمبادئ القانون الدولي وأحكام قرارات مجلس الأمن بمنأى عن العقاب.

بعد هذه السنوات من الفظائع التي لا يمكن اغتفارها لا تزال مسؤولية المجلس كبيرة بقدر ما هي مسؤوليتنا. وقد علمنا من ممثل يوغوسلافيا السابقة اليوم، كما فعلنا بالأمس، أن الأحكام التي نرغب في تنفيذها، ستكون موضع الاستهزاء بالتأكيد.

وعلى أية حال، يجب علينا أن نبدي قدرا أكبر من الحزم والتصميم ضد صرب البوسنة إذا ما رغبنا في المحافظة على مصداقية الأمم المتحدة، وكفالة الاحترام لحكم القانون، وثني المعتدين عن تصلبهم واستمرارهم في رفض جميع مقترحات السلم المطروحة حتى الآن من أجل إنهاء الصراع.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيدة الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أتقدم إليك مرة أخرى بخالص التهنئة على ترؤسك مجلس الأمن. ولا شك أن حكمتك ومهاراتك القيادية المشهود بها ستقود المجلس الى نتائج ملموسة وإيجابية.

إن وفد مصر لن يقدم إيضاحا أو شرحا إضافيا لأبعاد الموقف الراهن في البوسنة والهرسك. فقد استمعنا جميعا منذ دقائق الى البيان الواضح والشامل واللاذع الذي ألقاه سفير البوسنة والهرسك والذي أوضح فيه الموقف. فالصورة واضحة المعالم أمام الجميع، وعدالة القضية لا خلاف عليها.

ويكتفي وفد مصر بأن يبدي بعض الملاحظات ويذكر بأنه سبق وأن استرعى أنظار المجلس أكثر من مرة، خلال المناقشة العامة حول الموقف في البوسنة والهرسك، الى أنه ما لم يسارع المجلس باتخاذ التدابير الحازمة والفورية لمعالجة جذور المشكلة ومسبباتها الحقيقية فسوف ينتج عن سياسة أنصاف الحلول والتناقضات موقف يعرض مصداقية المجلس للاهتزاز ويضع علامة استفهام كبيرة على النظام الدولي بأسره.

كذلك فإنه يجب الاشارة إلى أن مجلس الأمن يصدر قرارات عديدة بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما يعني أنها واجبة النفاذ ولو باستخدام القوة الجبرية، ثم عندما يضرب أحد الأطراف - وهنا أتكلم عن الصرب - عرض الحائط بتلك القرارات ويصمت المجلس عن هذا التجاهل وكأن شيئا لم يكن، فإن هذا وضع لا يستقيم.

فهل يقبل المجلس أن تتعرض قراراته الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق، لنفس المصير في مناطق أخرى من العالم غير البوسنة والهرسك؟ هل المجلس فعلا يكيل بمكيالين كما يتهمه البعض؟

لقد استحدث مجلس الأمن نظام المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك والآن تقع على عاتق المجلس مسؤولية تاريخية لا يمكن التنصل منها، ألا وهي توفير الحماية الحقيقية لتلك المناطق.

وينبغي للمجلس الآن أن يفسح المجال أمام حكومة جمهورية البوسنة والهرسك لتتمكن من ممارسة حقها الطبيعي والأصيل في الدفاع الشرعي عن النفس وعلينا أن نتذكر أن المادة الحادية والخمسين من الميثاق تنص صراحة على أنه:

"ليس في الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن

أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة".

إن منطوق هذا النص يؤكد بما لا يقبل الشك أن الميثاق قد اعتبر حق الدفاع الشرعي حقا مقدسا، حقا مقدسا غير قابل للمساس به، كما أنه من المعلوم ان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة دستوريا وفقا للمادة الثالثة بعد المائة من الميثاق بأن تسمو أحكام الميثاق على باقي الالتزامات الدولية، أيا كانت هذه الالتزامات سواء اتفاقيات ثنائية أو قرارات من مجلس الأمن فإن أحكام الميثاق تسمو على ذلك.

لقد أصدرت الجمعية العامة قرارها ٤٩/١٠ منذ بضعة أيام متضمنا من بين أحكامه حث مجلس الأمن على استثناء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من الحظر العسكري المفروض بموجب قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١).

إن استثناء حكومة البوسنة والهرسك من الحظر العسكري سيخدم المسيرة التفاوضية، لأن تمكين تلك الدولة العضو من الدفاع عن أراضيها سيجبر المعتدي على الرجوع إلى مائدة المفاوضات، ويسهم في قبول خطة التسوية السلمية الدولية، أما استمرار الأمر القائم، وتجميد الموقف، فإنه سينتج عنه استمرار الطرف القوي المتعنت في سلوكه نحو مزيد من اهدار الشرعية الدولية.

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة عدم اتخاذ المجلس قراره المرتقب لكسر جمود الموقف فإنه يحق لكل دولة أن تستند إلى المادة الحادية والخمسين من الميثاق وفي اطار المادة الثالثة بعد المائة تقوم فرديا أو جماعيا بامداد حكومة جمهورية البوسنة والهرسك بوسائل الدفاع عن النفس، حيث لا يمكن أن يبقى المجتمع الدولي متفرجا إزاء الموقف الراهن.

إن مصر تشارك في قوات الأمم المتحدة للحماية بقوات عسكرية بكامل معداتها، كما عرضت حكومة مصر تقديم قوات إضافية لتعزيز قواتها الحالية في قوة الأمم المتحدة للحماية في هذا الصدد، يود وفد مصر أن يؤكد على عدة نقاط بشأن قوات الأمم المتحدة للحماية:

"النقطة الأولى: تأكيد فهم مصر لمسؤوليات قوة الأمم المتحدة للحماية في الاطار الذي شرحه ببلاغة صباح اليوم سفير البوسنة.

النقطة الثانية: إن قوات الأمم المتحدة للحماية أنشئت بقرار من مجلس الأمن، باعتبارها قوات حماية دولية، ومن هنا لابد أن تكون مهمتها توفير الحماية الحقيقية للأراضي التي تخضع لاشرافها بالاضافة إلى سكان تلك الأراضي، فالتفرقة بين الأراضي والسكان لم تدخل من قبل في قرارات الأمم المتحدة.

النقطة الثالثة: إن دور قوات الأمم المتحدة للحماية باعتبارها قوات حفظ سلام دولية، ينبغي أن يكون مساندة حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، لأنها تعمل داخل أراضيها، ويجب على تلك القوات أن تقدم التسهيلات الممكنة لسلطات حكومة جمهورية البوسنة والهرسك لتيسير وتسهيل ممارستها لصلاحياتها على الأراضي التي تنتشر بها القوات الدولية، فالحكومة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في ممارسة حقوق السيادة، ولا يمكن قبول قيام القوات الدولية بممارسات تعوق أجهزة الحكومة عن أداء مهامها.

النقطة الرابعة: إن مجلس الأمن قد أصدر عدة قرارات أسند بمقتضاها مهام معينة لقوات الأمم المتحدة للحماية ومن بينها حماية المناطق الآمنة التي أعلنها المجلس، والتي تم نزع أسلحتها أيضا بموجب قرارات من المجلس، وتأسيسا على ذلك، فمن الناحية السياسية ومن الناحية القانونية بل ومن الناحية الأخلاقية كذلك، ينبغي أن تستمر قوات الأمم المتحدة للحماية في القيام بمهامها إلى أن تتمكن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة سلطاتها الفعلية على جميع الأراضي.

النقطة الخامسة: ان التهديد بسحب قوات الأمم المتحدة للحماية في الوقت الحالي سيخلق فراغا في القوة نظرا لنزع أسلحة المناطق التي تتواجد بها هذه القوات، وهي في معظمها مناطق مخصصة لحكومة البوسنة الأمر الذي سيشجع الطرف الصربي على المسارعة بالسيطرة عليها خاصة وأن لديه القوة العسكرية التي تمكنه من ذلك".

ماذا ينتظر المجلس من شعب وحكومة البوسنة والهرسك بعد كل ما قدماه من تضحيات وما تحملاه

من مآس؟ هل ينتظر المجلس حتى تتلاشى دولة عضو بالأمم المتحدة تدريجيا تحت وطأة العدوان الصربي؟ أم يراقب المجلس في هدوء لعل المشكلة تحل من تلقاء نفسها ولو بعد فوات الأوان بحيث يعفى المجلس من أعباء البحث عن الحل.

وفي الختام، يجب ألا يسمح المجلس بخلق سابقة اهدار خطير لصرح الشرعية الدولية، حيث أن ذلك سوف يؤدي إلى تقويض النظام الدولي، الأمر الذي لن يغفره التاريخ.

لكل ما تقدم، فإن مصر تناشد المجلس من جديد أن يتصدى لمسؤوليته بحزم وسرعة ووضوح، ويرفع الحظر العسكري المفروض على حكومة البوسنة، وكفى ما حدث على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، نتيجة التراخي والحلول المؤقتة واغماض المجلس عينيه عن استهتار الطرف الصربي المتعنت.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل اكوادور، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد فالنسيا رودريغوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، كما أعرب عن امتناني لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن تحت قيادتكم القديرة.

لقد تابع شعب وحكومة اكوادور بقلق وانشغال متناميين تطور الصراع في البوسنة والهرسك. إن الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان، وخاصة ممارسة "التطهير العرقي" المقيتة، رفضها رأينا العام. فنحن مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات يدافع بحزم عن قدرة جميع بني البشر على العيش معا في السلم، بثريه التنوع الديني والثقافي لمختلف السكان الذين يعيشون معا على أرض دولة واحدة.

إن العمل الذي قام به وفد إكوادور إزاء هذا الصراع، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن الذي شاركنا في أعماله في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ كان يسترشد بدفاعنا الذي لا يتزعزع عن مبادئ احترام السلامة الإقليمية للدول، وتشجيع إقامة آليات لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ورفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وقد أدى هذا النهج إلى حفز وفد بلدي على تأييد عدد من القرارات المتعلقة بهذه القضية والتي طرحت في الهيئتين، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٠/٤٩ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد لاحظت حكومة بلدي بأمل متجدد التطورات الحادثة في المفاوضات حول عملية السلم، وخصوصا قبول جميع حكومات الدول الأطراف في الصراع مقترحات السلم المقدمة من فريق الاتصال. ولم يحد عن ذلك سوى طرف واحد غير حكومي، وهو الميليشيات شبه العسكرية من صرب البوسنة، التي تصر على رفضها قبول تلك المقترحات. ونحن نرى أن الإجراء الحازم من جانب المجتمع الدولي - وخصوصا الخطوات الايجابية التي اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بما في ذلك إغلاق الحدود مما أدى إلى وصول الإمدادات إلى تلك القوات غير النظامية - هذا العمل سيجعل بالإمكان التغلب على هذه العقبة الأخيرة.

إننا نتفهم نفاد صبر شعب البوسنة والهرسك الذي تعرض لمعاناة مطولة، ونتفهم دعوته لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات أكثر صرامة لصالحه. وفي الوقت نفسه، ترى إكوادور أنه مع وجود بوادر تحسن في الحالة الآن، فلن يكون من الحكمة أن نتخذ تدابير قد تعرّض للخطر التقدم الهام الذي يجري إحرازه في عملية السلم. لهذا السبب، أعرب وفد بلدي، لدى تعليل تصويته على قرار الجمعية العامة ١٠/٤٩، عن وجود شكوك لديه حول استصواب رفع الحظر على الأسلحة المفروض على جميع الأطراف في الصراع. ونخشى أن يؤدي مثل هذا القرار إلى تصور إمكانية الاستخدام الواسع النطاق للقوة باعتبارها الحكم الفصل في تسوية الصراع. كما أنه قد يعرقل الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تفاقم معاناة السكان المدنيين التي اتسمت بطابع مأساوي.

مرة أخرى تناشد إكوادور مجلس الأمن أن يثابر في جهوده الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمنازعات وأن يصمد في سعيه لإحلال السلم في تلك المنطقة المعذبة.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل إكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل كمبوديا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير سيسواث سيريرات (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه إليكِ، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة على الطريقة التي تترأسين بها أعمال المجلس في هذا الشهر.

إن وفد بلدي يشعر حقا بالاعتزاز، وهو يخاطب المجلس للمرة الأولى منذ أن استعادت كمبوديا حكومتها المنتخبة بطريقة ديمقراطية في العام الماضي، بتنظيم وإشراف الأمم المتحدة. وقد تحققت تلك النتيجة السعيدة عن دعم المجلس المستمر لشعب كمبوديا الذي عانى كثيرا طوال سنين عديدة. وبفضل جهود جميع أعضاء المجلس، وخصوصا الأعضاء الدائمين، تتمتع كمبوديا اليوم بحريتها التي فقدتها لوقت طويل؛ كما تتمتع بالاقتصاد السوقي، وحرية الصحافة، وحماية حقوق الإنسان.

اليوم، يسر وفد بلدي أن يرى المجلس يتناول مرة أخرى موضوعا بالغ الأهمية، هو الحالة في البوسنة والهرسك. ويأمل وفد بلدي أن يؤدي هذا الاجتماع إلى التوصل أخيرا إلى تدابير محددة من شأنها أن تغير مسار الحرب. وعلى ذلك، يسر وفد بلدي أن يشارك لأول مرة في المناقشة حول هذه القضية، آملا أن يتشاطر مع المجلس الدروس المستخلصة من التجارب البشعة التي عانيناها لفترة تزيد على عقدين من الحرب، وحكم نظام بول بوت والخمير الحمر القائم على إبادة الأجناس، والاحتلال الأجنبي. وانطلاقا من ذلك، سر وفد بلدي أن يصوت في الأسبوع الماضي مؤيدا قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

لقد استمع وفد بلدي باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلى به توا ممثل البوسنة والهرسك، وهو ينضم إليه انضماما كاملا في ندائه الذي يعصر القلوب من أجل رفع حظر الأسلحة المفروض على بلده. إن كمبوديا، مراعاة لصورتها كعضو مؤسس لحركة عدم الإنحياز وللعلاقة الوثيقة والطويلة التي تربطها بيوغوسلافيا السابقة، امتنعت في الماضي عن المشاركة في مناقشة هذا الموضوع بسبب حساسيته، ولشعورها بالحاجة إلى المزيد من الوقت لتمهيد السبيل للتوصل إلى نهج يحقق التسوية السلمية. إلا أنه بمضي الوقت، واستمرار النتائج السلبية، والرفض المستمر للحل السياسي الدائم من جانب الطرف الصربي البوسني الأقوى، بات واضحا أن الحرب في البوسنة والهرسك حرب عدوانية يشنها من جانب واحد جيش صرب البوسنة ضد شعبي الكروات والمسلمين البوسنيين الأضعف.

وتتعاطف كمبوديا بإخلاص مع المعاناة الكبيرة التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك منذ اندلاع الحرب وممارسة الجيش الصربي البوسني لسياسة "التطهير الإثني". وبوفاة الزعيم الساحر للجماهير جوزيف بروز تيتو، وتفكك يوغوسلافيا السابقة، ظهر زعماء طائفيون جدد، لا يرغبون في قبول الحلول الوسط، كقوّاد عسكريين وطغاة يخشى بأسهم، وهم يرفضون النظر إلى التغييرات التي حدثت في كل المناطق المحيطة بهم في أوروبا وغيرها.

ولا يزال الصراع الدموي الأحمق دائرا منذ وقت طويل جدا. وهو لا يزال يعصف بحياة الضحايا الأبرياء من كل الأطراف، لأن هناك أناس يرفضون قبول حقيقة أساسية من حقائق إنسانيتهم الواحدة، هي أن الحياة أغلى شيء في الوجود. ولا تزال أعداد الضحايا واللاجئين والمشردين في البوسنة والهرسك ترتفع يوما بعد يوما. وتهدر أرواح البشر بلا مبرر ويجري هذا بلا حدود. والناس هناك يعيشون حياة غير كريمة، فهم في خوف مستمر من التعرض للقتل. وقد تدهور مستوى حياتهم إلى مستوى لا يليق بالبشر. هذه هي القصة الأكثر مأساوية وإثارة للحزن. وهي تمثل تحديا لنا جميعا.

إن صرب البوسنة لا يترددون أثناء عدوانهم عن مهاجمة المدن والمناطق التي تحميها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتذكرني هذه الحالة بمشكلة مماثلة ظهرت في بلدي منذ عامين. فبعد أن وافق الخمير الحمر على الذهاب إلى مائدة السلام في باريس مع بقية الفصائل الكمبودية وممثلي المجتمع الدولي في عام ١٩٩٠، رفضوا السماح للأمم المتحدة بأن تسرّح قواتهم وتشرف على المناطق الواقعة تحت سيطرتهم على نحو ما تم الاتفاق عليه في اتفاق السلام في باريس. وبدلا من ذلك، ألقوا القبض على أفراد من قوات ذوي الخوذ الزرق وهددوا بقتلهم. واليوم يتكرر نفس العمل. فصرب البوسنة

يطبقون اليوم نفس التكتيكات التي طبقها الخمير الحمر من قبل في بلدي. إن عملهم يعتبر سابقة الآن.

ويستهلك هذا الوضع الخطير قدرا كبيرا من موارد الأمم المتحدة المالية والبشرية المحدودة. وبينما تتمتع البلدان الأخرى، بما فيها بلادي، بثمار اعادة التعمير وأنشطة التنمية الجاري تنفيذها في مختلف الميادين من قبل البلدان المانحة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نجد أن البوسنة والهرسك تتقلص عمليا الى لا شيء.

وما برحت كمبوديا تسعى الى السلم وتعتقد بأنه يجب استكشاف جميع الطرق المؤدية الى المحادثات والمفاوضات. وقد أصبح من الواضح لوفد بلادي أنه قد يكون من المستحيل إيجاد الطريق الى تسوية تفاوضية. وربما ينبغي للمجلس أن ينظر بجدية في رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، كما اقترح رئيس جمهورية البوسنة والهرسك في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. ومن الواضح للعالم أجمع أن عناد الصرب البوسنيين يماثل عناد الخمير الحمر. وترى كمبوديا أن الوقت قد حان لرفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك، وهي تؤيد ذلك بقوة.

ويذكر وفد بلادي بالاحباط الذي شعر به الكثير من الدول التي اشتركت في عمليات حفظ السلم في كمبوديا، عندما أيدت معظمها الاجراء العسكري ضد الخمير الحمر لرفضهم المشاركة والتعاون مع الأمم المتحدة. والآن يشعر هؤلاء الذين يرغبون في رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك بنفس مشاعر الاحباط تلك. كما تشعر كمبوديا بالاحباط بسبب عدم الاستجابة لطلباتها الموجهة الى البلدان الصديقة لتزويدها بالأسلحة لمحاربة الخمير الحمر، في الوقت الذي يستمر فيه قتل المدنيين الأبرياء، بما فيهم الشبان الاستراليون والبريطانيون والفرنسيون الذين قتلوا مؤخرا. وقد لا يكون وضع كمبوديا بنفس خطورة الوضع في البوسنة والهرسك، ولكن ينبغي للمجلس أن ينظر في هذا التشابه وأن يدرسه بتأن.

لا يمكن السماح لفئة صغيرة مثل الصرب البوسنيين أن تبقي المجتمع الدولي رهينة برفضها كل جهد وكل اقتراح يرمي الى السلم، كما يفعل الخمير الحمر في بلادي. الى متى سنسمح باستمرار ذلك؛ والى متى سنقبل بالانتظار؟ إن وفد بلادي يأمل ألا يتدهور الوضع الى نقطة الفوضى، عندما ينهار كل شيء، كما حدث في كمبوديا في عام ١٩٧٥ وكما حدث مؤخرا في رواندا، عندما أصبح الوضع ميؤسا منه. إن المجلس يمتلك سلطة اعطاء السلم فرصة، ولكن لا يمكن تحقيق السلم دون ممارسة ضغط عسكري أقوى على الصرب البوسنيين. لقد رأينا مثل هذه الأوضاع من قبل في كل ساحة حرب شهدها تاريخ العالم: فالسلم لا يمكن تحقيقه عندما يكون أحد الأطراف أضعف من الطرف الآخر وعندما يواصل عروضه باجراء المحادثات بينما يكون الطرف الآخر أقوى ويواصل شن الحرب.

إن المجتمع الدولي لا يزال يعتبر هذه المسألة هامة للغاية، وستواصل كمبوديا دعواتها بالتوصل الى تسوية تفاوضية ونأمل أن يتم تحقيق مصالحة وطنية بين جميع سكان البوسنة والهرسك. اننا ندعو جميع الأطراف المتحاربة الى وقف القتال والتعاون مع الأمم المتحدة. ويثني وفد بلادي على الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية وعلى أدائها الممتاز. إن أرواح أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، مثل أرواح أبناء البوسنة، معرضة دوما للخطر. انهم يتفانون في أداء واجبهم باعلاء راية السلم والأمن لشعب البوسنة والهرسك. وكمبوديا، بالطبع، تعرف جيدا الممثل الخاص للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة، السيد ياسوشي أكاشي، وهي معجبة تماما به وواثقة بأن جهوده لاستعادة السلم والأمن لشعب البوسنة والهرسك ستتوج بالنجاح، كما حدث، بمساعدة المجلس، في بلادي ذاتها.

ومهما يكن القرار الذي سيتخذه المجلس اليوم بشأن هذا الوضع المريع، يأمل وفد بلادي أن يكون قرارا على الطريق السليم المؤدي الى سلام دائم. والا - وقد يكون من باب السخرية ومن غير السليم مهنيا أن أقول هذا - فسيتعين على شعب البوسنة والهرسك التعيس الحظ أن ينتظر لفترة أطول، الى حين أن تصل خسائرهم في الأرواح الى مستوى خسائر كمبوديا في ظل بول بوت، أو تتساوى مع خسائر رواندا. حينئذ فقط، ربما يمكن ايجاد السلم للبوسنة والهرسك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كمبوديا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل نيكاراغوا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد فيلاشيز أشير (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أضم صوتي الى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدتي الرئيسة، على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن مهاراتك وخبراتك الدبلوماسية، التي نعرفها جميعا، ستضمن النجاح لمساعي المجلس الحالية.

لقد طلبت نيكاراغوا أخذ الكلمة خلال النظر في البند المعروض على المجلس لأنها تشعر أن من واجبها أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما كان من واجبها أن تؤيد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، "الحالة في البوسنة والهرسك"، الذي أصبح قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠.

ان نيكاراغوا، وهي بلد يكن احتراما عميقا لحقوق الانسان، ومر بعملية مكثفة للمصالحة الوطنية شجعتها رئيستنا، فيوليتا باريوس دي تشامورو، بعد فترة عقد من الحرب بين الأشقاء، تشعر بالتعاطف مع المعاناة الرهيبة الحالية لشعب البوسنة والهرسك. لقد دعت حكومة بلادي في مناسبات عديدة الى السلم والى تسوية تفاوضية للصراع في يوغوسلافيا السابقة، وأعربت عن ادانتها القوية للجرائم التي ارتكبت في البوسنة، التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب بل انتهاكا صارخا للمعايير الأساسية للتعايش السلمي وحقوق الانسان الأساسية.

لقد أصدر المجتمع الدولي نداءات كثيرة وبذل جهودا كبيرة لانهاء العدوان المستمر على جمهورية البوسنة والهرسك، الذي أدى الى عشرات الآلاف من القتلى وتشريد سكان بلد بأكمله، بما ترتب على ذلك من عواقب معروفة جيدا لا لذلك البلد فحسب بل أيضا للمنطقة كلها. إن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان وحرب التوسع الاقليمي لا يمكن استمرارها، كما لا يمكن استمرار التدمير المنتظم لهذه الدولة الجديدة، التي هي عضو في الأمم المتحدة وملتزمة ببناء نظام دولي جديد، كما تشهد على ذلك مشاركتها في المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، الذي عقد مؤخرا في ماناغوا، بنيكاراغوا.

إن وفد بلادي يعتقد أن قرار الجمعية العامة ٤٩/١٠ يتضمن العناصر الضرورية لتشجيع التوصل الى تسوية تفاوضية للصراع في البوسنة والهرسك. كما نعتبر أن التدابير الواردة فيه لا ترمي الى توسيع نطاق الحرب وانما، على العكس، الى تمكين شعب البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسه بكرامة ضد العذاب الذي يعانيه منذ عدة سنوات. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نشير الى أن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة ذكر أن عدم توازن الأسلحة بين طرفي الصراع يعد العنصر الرئيسي الذي يسهم في "التطهير الاثني".

إن نظر المجلس في هذا البند يجري في وقت حاسم بالنسبة لجمهورية البوسنة والهرسك التي تواجه، لافتقارها للقوة العسكرية الكافية للدفاع عن نفسها، الحقيقة المؤسفة بكونها دولة على شفا الهلاك. وهذه فرصة تاريخية للمجلس ليساعد، تمشيا مع ولايته، على انهاء هذا الظلم وحماية حق من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف، وهو في هذه الحالة الحق في الحياة، لا بالنسبة للفرد، وانما لشعب بأكمله.

إن بلدنا يؤيد لأسباب مبدئية تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وقد أكد من جديد الحاجة الى مواصلة استكشاف مكثف لصيغ خلاقة لحل دائم للصراع في يوغوسلافيا السابقة. ومع هذا فإننا ندرك أن هذه الجهود لم تكن مثمرة حتى الآن رغم العديد من المبادرات التي نظر فيها. وإن الحقائق الواضحة للصراع، وبخاصة إزهاق أرواح المئات من الضحايا الأبرياء يوميا، ومعاناة النساء والأطفال والمسنين، وأهمية توفير المساعدة الإنسانية الطارئة، كل هذا يجعل من الضروري على المجلس أن ينظر في إمكانية رفع حظر الأسلحة الذي ورثته حكومة البوسنة والهرسك من انهيار يوغوسلافيا السابقة. وهذا سيساعد في الوقت نفسه في تعزيز وموازنة عملية السلم وجهود فريق الاتصال ويحمي جمهورية عزلاء، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

إن نيكاراغوا تشاطر الرأي بأن الأعمال الوحشية المستمرة الموجهة ضد البوسنة والهرسك، وعدم فعالية الجهود المبذولة بشكل ملائم للرد على هذه الوحشية، تجعل من الضروري على مجلس الأمن أن يسمح لجمهورية البوسنة والهرسك بممارسة الحق المخول له غير القابل للتصرف، أي حق الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق.

ونحن نناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يتخذا جميع الخطوات الضرورية لكفالة محاكمة مجرمي الحرب

الذين ألحقوا بالبوسنة الألم والمعاناة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية لدعم التشغيل الفعال للمحكمة الدولية المنشأة لهذا الغرض.

عشية الذكرى الخمسين للمنظمة التي أنشئت بهدف إنقاذ البشرية من ويلات الحرب، وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، لا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح بالتكرار المستمر للأعمال الوحشية التي لم نر مثيلا لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيكاراغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ألبانيا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئك بمناسبة توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأيضا على مهاراتك البارزة في توجيه أعماله. كما أود أن أحيي سلفك، السير ديفيد هناي، للأسلوب القدير الذي تناول به أعمال المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

سبق أن أعرب وفد بلادي في مناسبات عديدة عن وجهات نظره بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ولقد كان بلدي من بين مقدمي مشروع القرار بشأن هذه المسألة الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا. ومع هذا أود أو أؤكد منذ البداية أننا نثني على الولايات المتحدة لمبادرتها بتقديم مشروع قرار معروض على المجلس ونحث المجلس على النظر فيه بعناية.

كان من الواضح دائما أن العدوان الذي يشنه الصرب في البوسنة والهرسك يقوم على اختلال واضح بين القوى. ونحن جميعا نشهد أيضا بأن استمرار حظر الأسلحة ضد اتحاد البوسنة والهرسك ما زال يعاقب بطريقة ظالمة البوسنيين خصوصا في وقت يعرف فيه الجميع أن الصرب لم يفتقدوا أبدا الدعم الكامل من بلغراد. وبالرغم من المشاركة الإنسانية المكثفة من جانب المجتمع الدولي، فقد منع هذا الشعب البوسني بشكل عملي من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس، وأثر هذا تأثيرا كبيرا على سير الحرب.

إن هناك طرفا واحدا فقط في الصراع لا يزال يرفض باستمرار أية مبادرة ترمي الى حل سلمي للأزمة، وهم الصرب، وينبغي أن يعاقبوا ويجبروا بجميع الوسائل التي يحق للمجتمع الدولي أن يستخدمها لاحترام قرارات مجلس الأمن.

إننا نشعر بالتأثر والقلق مما قاله توا الممثل الدائم للبوسنة والهرسك. ونأمل أن تكون رغباته وحججه محل نظر المجلس بالشكل الواجب.

إننا نعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق عادل مقبول فعلا بين أطراف ليست على قدم المساواة. وإذا لم يرفع حظر الأسلحة فمن الواضح أن الصرب سيواصلون تحدي إرادة المجتمع الدولي من أجل السلام. وفضلا عن ذلك، فإن تراكم آثار العدوان و "التطهير العرقي" سيزيد بشكل كبير خطر انتشار الصراع الى بؤر ساخنة أخرى. ومن ثم، من الضروري رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنيين، وهذا سيبين بوضوح للصرب أن الوقت قد حان ليقبلوا السلم بدون قيد أو شرط، وأن يبحثوا عن مستقبل أفضل ليس فقط لأنفسهم، وإنما أيضا لجميع الشعوب التي تعيش هناك.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل اندونيسيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أعرب عن تهانئ وفد بلادي بمناسبة توليك رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن لا نزال واثقين تماما بأن مداولاتنا بشأن المسائل محل النظر الآن ستؤدي - خلال رئاستك - الى اتخاذ تدابير فعالة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفك، السير ديفيد هناي ممثل المملكة المتحدة، على قيادته القديرة للمجلس في الشهر الماضي.

لقد ظل مجلس الأمن، طوال السنوات الثلاث الماضية تقريبا، منشغلا بالصراع في البوسنة والهرسك الذي يفرض تهديدا مستمرا على السلم والأمن الدوليين. إن الموت والدمار اللذين ألحقهما، والمعاناة والأعمال الوحشية

التي سببها بلغت قدرا قوى اهتمام العالم. إن هذه الأعمال استمرت بكل كثافتها، وبخاصة في السنة الماضية، وكانت لها آثار ليس فقط على مستقبل البوسنة وإنما أيضا على منطقة البلقان في مجموعها، ونحن نشعر بقلق عميق لأن استمرار هذه الحرب الفريدة من نوعها قد يؤدي الى حالة جديدة إذ تواجه البوسنة والهرسك الاحتمال الخطير الخاص بتفكيك مجتمعها المتعدد الأعراق، المتعدد الثقافات، المتعدد الديانات بالقوة، وكذلك الإبادة الوحشية لشعبها والنيل من استقلالها وسيادتها.

إن الرفض المستمر للسماح لحكومة البوسنة والهرسك بالدفاع عن نفسها وحماية شعبها من القتل لا يمكن اعتباره سوى إنكار لحق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس على النحو الوارد في الميثاق. ولقد أصبح واضحا أن العدوان لا يزال باقيا بسبب الاختلال العسكري الواضح في التسلح، الذي ضمن تفوقا كبيرا لصرب البوسنة فيما يتعلق بالأسلحة. وبالتالي، أدى الى شن حملة من الإرهاب، والعنف الجماعي، والانتهاك الوحشي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الأمر الذي يسبب معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل. إن عملية "التطهير العرقي" البغيضة والطرد الجماعي يجري تكثيفها. ومع هذا، فإن مناشدات شعب البوسنة من أجل التدخل الدولي الفعال، أو على الأقل رفع حظر الأسلحة ذهبت هباء. إن نتائج أي حظر مستمر للسلاح على المعتدين وعلى ضحاياهم على حد سواء سيكفل استمرار الأعمال الوحشية وأعمال القتل ضد المدنيين العزل دون هوادة. والحقيقة، أن منع ضحايا العدوان من الدفاع عن أنفسهم أدى بالفعل الى قتل مئات الآلاف من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال وتشويه وتعذيب آخرين لا حصر لهم. وفي وجه هذه الأعمال المروعة التي لم يسبق لها مثيل، ليس أمام البوسنيين خيار سوى الدفاع عن أنفسهم.

إن وفدي وأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء ما فتئنا ندعو طوال السنتين الماضيتين إلى رفع الحظر المفروض ظلما على جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد أود أن أذكّر أن اندونيسيا كانت أحد مقدمي مشروع القرار بشأن هذه المسألة الذي اعتمدته مؤخرا الجمعية العامة. إن رفع الحظر المفروض على الأسلحة أصبح ضروريا في الظروف الحالية، حيث يتعين على البوسنة والهرسك أن تقاتل المعتدين الذين ليس لديهم أية نية في السعي إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة. لذلك يتعين على المجلس أن يعلن دونما لبس موقفه بشأن عدم جواز انطباق قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن نعتبر أنه سيكون من الظلم الفادح لو أن ذلك الحظر الشرير المفروض على الأسلحة لم يرفع.

نحن غير مقتنعين بالحجج التي ساقتها بعض الدول للإبقاء على حظر الأسلحة وإنفاذه. حيث يزعم أن رفع الحظر لن يكون من شأنه إلا توسيع وتعميق الحرب وتعريض دور قوة الأمم المتحدة للحماية للخطر؛ وأن تدفق الأسلحة سيؤدي حتما إلى المزيد من القتلى والجرحى؛ بل ويمكن أن يكثف الأعمال العدائية، بكل ما تترتب عليها من تبعات؛ وأنه لن يسهم في تحقيق السلم الدائم وسيأتي بآثار عكسية؛ وأن كل هذا سيقوض عملية التفاوض، التي لا تزال تمثل أفضل أملنا.

وعلى الرغم من هذه الحجج الموجهة لخدمة مصالح ذاتية، لا يمكن إنكار أن الحظر المفروض في عام ١٩٩١ على يوغوسلافيا السابقة جمد التفوق النسبي في الأسلحة لصالح الصرب البوسنيين، الذين استخدموه بفاعلية لهزيمة الجيش البوسني الوليد والاستيلاء على أجزاء كبيرة من إقليم البوسنة. وإن الإدانات والتحذيرات والجزاءات والعزلة الدولية لم ترد عهم عن حملتهم الفتاكة وانتهاكهم المتعمد لتعهداتهم. ولو أن المعتدين لم يجبروا على التفاوض لكانوا قد استمروا دون خجل في استخدام تفوقهم في الأسلحة لتحقيق أهدافهم السياسية والعسكرية في إنشاء "صربيا الكبرى". إن عنادهم ورفضهم خطة السلم الأخيرة يجعلان رفع حظر الأسلحة أمرا لا بد منه. كما يعرضان للخطر التسوية السلمية للصراع.

إن خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال المكون من خمس دول تتضمن عناصر ترغيب وعناصر ترهيب للطرفين المعنيين مباشرة. وفي حين أن الأولى تكمن في احتمالات الإنهاء الفوري للأعمال العدائية، فإن الأخيرة تتكون من التحذير باتخاذ تدابير عقابية في حالة رفض خطة السلم. ومن المؤسف جدا أنه على الرغم من أن الصرب البوسنيين قد ازدروا اقتراحات السلم فإنهم أفلتوا إلى حد كبير من العقاب. وحكومة البوسنة، من ناحية أخرى، التي قبلت خطة السلم على الرغم من أوجه القصور التي تكتنفها، لا تزال تحرم من وسائل الدفاع عن نفسها.

وفي الوقت الذي أخفق فيه المجتمع الدولي عن اتخاذ تدابير فعالة لوقف العدوان، لا يكون من المقبول قانونا أو أخلاقيا استخدام الإنفاذ الشامل للحظر على توريد الأسلحة لمنع البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسها. ولا ينبغي أن ينكر عليها حقها الأصيل في الدفاع عن نفسها وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. إذا ما توفرت لحكومة البوسنة والهرسك الوسائل الضرورية لدحر العدوان، فإن ذلك سيجبر الصرب البوسنيين على إعادة تقييم خياراتهم وإدراك عدم جدوى فرض إرادتهم عن طريق القوة. كما أن ذلك سيحقق الوقف الشامل والدائم للأعمال العدائية، ويكفل الامتثال لمبادئ الميثاق وكذلك قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي يهيئ ظروفا تفضي إلى ايجاد تسوية سياسية على أساس خطة السلم المقترحة من جانب فريق الاتصال. وفي ضوء كل هذا، إن رفع الحظر المفروض على الأسلحة هو الخيار الناجع الوحيد المتاح للمجتمع الدولي.

ختاما، لا يمكن السماح لهؤلاء المسؤولين عن المأساة التي نكب بها شعب البوسنة والهرسك بالاستمرار في أعمالهم دون عقاب. ولهذا فإن تسوية هذا الصراع لا تحتمل المزيد من الإبطاء ولا يصح أن نسمح للصرب البوسنيين بإملاء شروطهم على التسوية السياسية وبالتالي تقويض آخر خطة للسلم. ونعتقد أنها توفر أساسا ناجعا لحل سلمي للصراع. وأود أن اؤكد أنه من أجل كفالة قبول الصرب البوسنيين للخطة من الحتمي على أعضاء مجلس الأمن تأييد أية مبادرات ترمي إلى رفع الحظر المفروض على الأسلحة. وفي الوقت ذاته فإن مثل هذا العمل ينبغي أن تكمله جهود دبلوماسية داعمة لتحقيق ذلك القبول.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل أندونيسيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل هندوراس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحي لي سيدتي الرئيسة، أن اهنئك، على تقلدك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أعرب عن امتناني لممثل المملكة المتحدة، السير ديفيد هناي، على الطريقة التي أدار بها شؤون المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

إن هندوراس، بوصفها دولة محبة للسلم تتمسك بسياسة القانون، طلبت الكلام في هذه الجلسة لمجلس الأمن لكي تعبر عن وجهات نظرها بشأن الحالة في البوسنة والهرسك - الدولة ذات السيادة والمستقلة العضو في الأمم المتحدة التي لا تزال تتعرض للعدوان على الرغم من كل قرارات المجلس المتخذة بشأن الموضوع بغية حسم الحالة؛ وعلى الرغم من الجهود المكثفة لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي يثني عليها بلدي لروح التضحية السامية التي تتحلى بها، ولمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الوكالات؛ وعلى الرغم من جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال لتنفيذ اتفاقات واشنطن بشأن اتحاد البوسنة والهرسك. لم يثمر أي من هذه الجهود حتى الآن.

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٩/١٠، وفيه تؤكد الجمعية من جديد المبادئ ذات الصلة من الميثاق وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة، وتدين الطرف الصربي البوسني على رفضه قبول الترتيب الإقليمي المقترح؛ وتطالب برفع الحصار عن سراييفو وغيرها من "المناطق الآمنة" وكذلك البلدات البوسنية المحاصرة، وتدين الصرب البوسنيين على أنشطتهم العسكرية ضد إقليم كرواتيا وأعمالهم التي تستهدف "التطهير العرقي"، التي شجبها المجتمع الدولي شجبا تاما.

وهندوراس أيدت ذلك القرار لا لأن استمرار الأعمال العدائية المسلحة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب وإنما أيضا بسبب جميع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة ضد شعب البوسنة والهرسك. ونود في هذا الصدد أن نذكر بالتعليقات التالية التي أدلى بها رئيس جمهورية هندوراس، السيد كارلوس روبرتو رينا؛ عندما خاطب الجمعية العامة في الدورة الحالية:

"... بحزن لا يمكنني أن أخفيه، يجب أن اقول إن الأحداث في البوسنة والهرسك ومأساة رواندا تسببان لنا قدرا كبيرا من القلق والألم. وهذان الصراعان اللذان يتقاتل فيهما الأشقاء يتطلبان منا القيام بعمل عاجل لإزالة العدوان والإبادة الجماعية وممارسة "التطهير العرقي" دفعة واحدة وإلى الأبد ولا يسعنا الاستمرار في التردد في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن هذه المنظمة لم

تضطلع قط بدور قيادي كبير مثلما تضطلع به الآن، فإنه صحيح أيضا أن مدى الإمتثال لقراراتها في إطار عمليات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين قد أصبح موضع تساؤل.

"إن حكومتي تشعر بعميق الأسف إزاء ما نجم من أحداث مأساوية أودت بحياة مئات آلاف الأشخاص، وتسببت بهجرة واسعة للاجئين. لذلك، فإننا نحث الأطراف في الصراع على العمل بروح الحرص على المصالحة، مع التيقن بأن المجتمع الدولي سيواصل تقديم المساعدة الإنسانية لهم." (المحاضر الحرفية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص ٤)

إن بلدي يدعو الأطراف مرة أخرى الى الامتثال التام لجميع القرارات المتخذة في هذا المحفل بخصوص البوسنة والهرسك، وأن تحترم سيادة تلك الدولة وسلامتها الإقليمية والحقوق والحريات الأساسية لشعبها، وتسليم المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي ليد العدالة.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة والمعدات العسكرية، يرى وفدي أن إمكانية تدفق الأسلحة الى المنطقة لن تؤدي بأي حال الى تعزيز قضية السلم في البوسنة والهرسك. لهذا السبب ندعو الى تكثيف الجهود الدبلوماسية الجارية بالفعل لإيجاد تسوية سلمية للصراع.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

بالنظر الى تأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ٣/٣٠ عصر اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠